الاستثمار السياحي في مدينة عدن

بين المعوقات ومتطلبات تحسين مناخ الاستثمار

TOURIST INVESTMENT IN ADEN CITY BETWEEN OBSTACLES AND INVESTMENT ENVIRONMENT IMPROVEMENT REQUIREMENTS

د. ابتهال عوض أحمد محفوظ*

أستاذ مشارك ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن/ اليمن

whiteflying70@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/22 تاريخ القبول 2022/04/19 تاريخ النشر 2022/05/04

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الاستثمار السياحي ومساهمته في اجمالي الاستثمار مقارنةً بالقطاعات الأخرى في مدينة عدن خلال الفترة 2001-2020، بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي، ووضع قائمة مقترحة لاهم المتطلبات لتحسين مناخ الاستثمار السياحي، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي في مدينة عدن شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالفترة 2001-2010 بسبب العديد من المعوقات الهيكلية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وأن مساهمته في اجمالي

* المؤلف المراسل

الاستثمار قد احتلت المرتبة الثانية خلال الفترتين(2001-2005، 2006-2010)، وتراجعت إلى المرتبة الثالثة في الفترتين(2011-2015، 2016-2020).

وفي ضوء نتائج الدراسة تم وضع عدد من التوصيات أهمها وضع استراتيجية واضحة للاستثمار السياحي، وبذل كافة الجهود لتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي، والعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني لتوفير مناخ استثماري ملائم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار السياحي، مناخ الاستثمار.

Abstract:

This study aims to explore and analyze tourist investment and its contribution to the overall investment compared to other sectors in Aden from 2001-2020, shed light on hindrances to tourist investment and list most significant requirements to improve tourist investment environment. To achieve the above objectives, a descriptive-analytical method was used**.**

The study concludes that tourist investment in Aden has decreased remarkably from 2011-2020 compared to 2001-2010 due to a number of structural, economic, legal, political, etc. obstacles and that its contribution to the total investment in Aden came in second rank in 2001-2005 and 2006-2010 and went down to third rank in 2011-2015 and 2016-2020.

In light of the study conclusions, a number of recommendations are proposed including drawing a clear strategy for tourist investment, making utmost efforts to establish political, economic and financial stability, working to restructure national economy to provide favorable investment environment**.**

key words: Investment, tourist investment, investment environment.

مقدّمة:

شهدت الاستثمارات بمختلف أنواعها وفي مختلف المجالات نمواً هائلاً في الحقبة الأخيرة، وازدادت أهميتها لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة، ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أحد أهم الاستثمارات لما يحققه من توفير فرص وظيفية جديدة، حيث تعد السياحة النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات

الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما يسهم القطاع في زيادة الطلب على العديد من الخدمات والمنتجات مثل النقل، والسكن، والسلع الغذائية، والخدمات المصرفية، والترفيهية. إضافة إلى السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستخدمة في السفر والسياحة، ناهيك عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للدول.

لذلك سارعت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء للاستثمار في هذا القطاع سواء استثمار محلي أو أجنبي، ومدينة عدن تمتلك مواقع سياحية عديدة أثرية وتاريخية وترفيهية وبيئية ورياضية يمكن أن تكون مجالاً لهذا الاستثمار إذا ما أحسن اتخاذ القرار من قبل صناع القرار بالتوجه نحو هذا القطاع، وتوفير المناخ الملائم للاستفادة من مزاياه وآثاره المترتبة لدفع عجلة اقتصاد مدينة عدن خصوصاً في الوضع الراهن الذي تشهد فيه مدينة عدن تراجع كبير في العديد من مجالات الحياة.

مشكلة الدراسة:

تعد الاستثمارات أحد المتغيرات الأساسية في اقتصاد أي دولة لاسيما في القطاعات ذات المقومات المتوفرة والهامة، وتمتلك مدينة عدن العديد من مقومات الاستثمار السياحي (مواقع سياحية متنوعة، مطار دولي، ميناء بحري، خدمات وتسهيلات سياحية) تؤهلها للقيام بهذا النشاط متى ما تم توفير مناخ استثمار ملائم، ومعالجة كافة المعوقات التي تحد من تطوره خاصة وأن مدينة عدن تعد إحدى المدن اليمنية التي تحتاج في ظروفها الراهنة إلى الاستثمار في جميع قطاعاتها ولاسيما في القطاع السياحي وبمختلف أنواعه المحلية والأجنبية.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع الاستثمار السياحي في مدينة عدن؟
2. ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار في مدينة عدن؟
3. ما هي معوقات الاستثمار السياحي في مدينة عدن؟

4. ما هي متطلبات تحسين مناخ الاستثمار السياحي في مدينة عدن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة وتحليل واقع الاستثمار السياحي في مدينة عدن.
2. دراسة وتحليل مساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخرى في مدينة عدن.
3. الكشف عن معوقات الاستثمار السياحي في مدينة عدن.
4. وضع قائمة مقترحة لأهم المتطلبات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار السياحي في مدينة عدن.

أهمية الدارسة:

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للاستثمار السياحي والدور الذي يمكن أن يلعبه في دفع عجلة التنمية وفتح فرص العمل وتقليص حجم البطالة في مدينة عدن، وباعتباره خطوة أساسية لإصلاح مختلف الأوضاع التي تواجهها مدينة عدن في الوقت الراهن جراء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها اليمن بشكل عام وعدن بشكل خاص.

حدود الدارسة :

- **الحدود المكانية** : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مدينة عدن.
- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من عام (2001–2020).

منهج الدارسة:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل بيانات الاستثمار السياحي في مدينة عدن خلال الفترة 2001 – 2020م.

هيكل الدارسة:

محاولة منا للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستثمار السياحي (مفهومه، خصائصه، مقوماته).
- المبحث الثاني: واقع ومساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار بمدينة عدن.
- المبحث الثالث: معوقات ومتطلبات الاستثمار السياحي في مدينة عدن.

المبحث الأول

الاستثمار السياحي

مفهومه، خصائصه، مقوماته

يتناول هذا المبحث استعراض مفهوم الاستثمار السياحي وأهدافه وخصائصه ومجالاته، بالإضافة إلى استعراض مقوماته والمتمثلة بالعوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار، وذلك على النحو التالي:

أولاً : الاستثمار السياحي، مفهومه وأهدافه:

تعددت مفاهيم الاستثمار السياحي وكذلك أهدافه، وهي على النحو التالي:

1. مفهوم الاستثمار السياحي:

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه " توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم" [1].

كما عرف بأنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل" [2].

ويعرف الاستثمار السياحي بأنه "القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية

وتقديم أفضل الخدمات السياحية من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والملاهي والمنتزهات ... إلخ فضلا عن إعداد كادر سياحي متخصص و كفؤ" [3].

كما يعرف بأنه " توظيف الاموال في المجالات السياحية المتاحة التي يعتقد المستثمر أنها تحقق له العائد الذي يرغب فيه بأقل خطورة؛ وهو ينقسم إلى نوعين:استثمار سياحي طويل الأجل يختص بالمجمعات السياحية الكبيرة، واستثمار سياحي قصير الأجل يشمل المشروعات السياحية الصغيرة، كالمطاعم ومكاتب السياحة والسفر" [4].

وعرفته المنظمة العالمية للسياحة كما جاء في العاني على أنه "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل وأنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" [5].

2. أهداف الاستثمار السياحي:

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، إضافة إلى أهداف أخرى وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح، وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار اموالهم كبناء الفنادق والمطاعم والمنتجعات والقرى السياحية وتنظيم الرحلات السياحية وغيره، أما القطاع العام فيهدف إضافة الى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية ونمو القطاع السياحي أيً كان نوع هذه الاستثمارات كبناء الفنادق وتوفير الخدمات المرافقة العامة [6].

وفيما يلي يمكن توضيح أهم أهداف الاستثمار السياحي[7]:

1.2. أهداف اقتصادية: وتتمثل في:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية.
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للدولة وتنشط الدورة الاقتصادية.
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

2.2. أهداف اجتماعية: وتتمثل في:

- رفع مستوى المعيشة.
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.
- القضاء على الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

3.2. أهداف سياسية: وتتمثل في:

- رفع مكانة الدولة سياسياً من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.

وتكمن فعالية الاستثمار السياحي وراء تبني استراتيجية وطنية تنموية للسياحة لذلك فإن هذه الاستراتيجية تأخذ في الحسبان الاعتبارات الأساسية [8]:

- اختيار المشروعات السياحية والمحددة وفق خطة تنموية على أساس جدواها الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والثقافية.
- الحوافز والتسهيلات المتاحة للمشروعات.
- تطور الهياكل التشريعية والإدارية المساندة لهذه المشروعات.
- قابلية هذه المشاريع للتطبيق والتوظيف.

ثانياً: خصائص ومجالات الاستثمار السياحي:

يمكن إجمالها بما يلي:

1. خصائص الاستثمار السياحي:

تتمثل أهم خصائص الاستثمار السياحي في الآتي[9]:

الاستثمار السياحي يكون في اصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليه عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

- العائد من الاستثمار السياحي ليس سريع نظراً لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمار السياحي لا يستطيع تغيير منتجاته بالمشاريع الأخرى.
- يحتاج الاستثمار السياحي إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- الاستثمار السياحي لا يحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلاً، فهو يعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- يساهم الاستثمار السياحي في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما يوفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل القومي.
- يعد الاستثمار السياحي من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان إلى أخر.

2. مجالات الاستثمار السياحي:

يغطي الاستثمار السياحي مجالات متعددة ومتنوعة، يتمثل أهمها في التالي[10]،[11]:

1.2. التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تعرف اصطلاحاً بالخدمات السياحية، والاستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي (خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل والمواصلات، خدمات الاتصالات).

2.2. البنية التحتية، والمتمثلة بالمياه، شبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الطرق، وغيرها من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي احتياجاتهم.

3.2. الثروة السياحية المتمثلة بصورة رئيسة في مواقع الجذب السياحي للتراث الثقافي والطبيعي.

4.2. الترويج والإعلام والتسويق السياحي، ويشمل مكاتب الاستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، الإنفاق المخصص على كافة وسائل الدعاية المختلفة، وكل رأس مال يستخدم لخدمة الترويج والإعلام والتسويق السياحي.

5.2. تنمية الموارد البشرية وتدريبها لتطوير مهاراتهم وقدراتهم الشاملة في مختلف مجالات الأنشطة السياحية.

ثالثاً: مقومات الاستثمار السياحي:

لزيادة الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي لابد من توفر مناخ استثمار ملائم وإزالة كافة العوائق البيروقراطية وتبسيط الإجراءات، إلى جانب توفير المزايا والإعفاءات التي تؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات، ويقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو ايجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية والوضع العام والسياسي للدولة ومدى ما يتسم به من استقرار وتنظيماتها الإدارية، وما يتميز من فاعلية وكفاءة نظامها القانوني، ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به القطر من خصائص جغرافية وديمغرافية" [12].

وتتمثل الأوضاع والظروف المؤثرة ايجاباً وسلباً في جذب أو طرد الاستثمار بأي دولة بالعناصر التالية [13]:

1. العناصر الجاذبة للاستثمار، والمتمثلة في:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- توفير البنى التحتية.
- اتساع حجم السوق الداخلي.
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار.
- احترام الدولة للاتفاقات التي تعقدها مع الغير.
- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- توفر عناصر الانتاج.
- نجاح مشاريع سابقة.
- توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية.

2. العناصر الطاردة للاستثمار، والمتمثلة في:

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم توفر البنى التحتية (الأساسية).
- محدودية السوق المحلية.

- عدم وضوح قوانين الاستثمار وكثرتها وتضاربها.
- عدم توفر سوق منظم للأوراق المالية.
- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج.
- تفشي الفساد الإداري وخاصة في الإدارة الاقتصادية.
- عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة.
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

المبحث الثاني

واقع ومساهمة الاستثمار السياحي في مدينة عدن

يعد الاستثمار في القطاع السياحي أحد الأمور الهامة في الاقتصاد الوطني لما يترتب عليه من آثار ايجابية على اقتصاد الدولة والأفراد، وبما أن مدينة عدن أحدى المدن اليمنية التي تمتلك العديد من مقومات الجذب السياحي والتي تؤهلها لتصبح إحدى المدن السياحية متى ما توفرت لها الامكانيات اللازمة خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها مدينة عدن بشكل خاص واليمن بشكل عام، فيعتبر الاستثمار السياحي إحدى الفرص الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج اليها هذه المدينة.

ولمعرفة حجم الاستثمار السياحي ومدى مساهمته في اجمالي الاستثمار في مدينة عدن مقارنة بالقطاعات الأخرى سنتناول ذلك تفصيلاً على النحو التالي:

أولاً: واقع الاستثمار السياحي:

يشير واقع مدينة عدن إلى أن هناك إمكانيات اقتصادية واعدة وفرص استثمارية عديدة ومتنوعة في كافة المجالات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ومنها السياحية التي ماتزال مواردها غير مستغلة حيث تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية السياحية الواعدة ولعل أهمها في مجال النقل البحري والفندقة والقرى والمنتجعات السياحية في السواحل الممتدة على ساحل خليج عدن وبحر العرب والجزر وغيرها من المواقع، خاصة وأن عدن

تمتلك العديد من المقومات السياحية الطبيعية والمادية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي التي تؤهلها لتصبح مدينة سياحية. وعلى الرغم من ذلك إلا أن المقومات وحدها تعد غير كافية لزيادة حجم الاستثمار السياحي، وهذا ما يؤكده حجم الاستثمار السياحي في مدينة عدن والموضح في الجدول أدناه.

جدول (1): المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة في مدينة عدن خلال الأعوام (2001–2005، 2006–2010، 2011–2015، 2016–2020)

السنة	نوع الاستثمار	المشاريع المسجلة			المشاريع المنفذة		
		عدد المشاريع	رأس المال الاستثماري (ألف ريال)	فرص العمل	عدد المشاريع	رأس المال الاستثماري (ألف ريال)	فرص العمل
2001 – 2005	محلي	60	15,698,060	1,801	42	10,646,060	1,293
	أجنبي	5	3,832,760	220	3	3,290,880	204
	الاجمالي	65	19,530,820	2,021	45	13,936,940	1,497
	نسبة النمو*	–	–	–	–	–	–
	نسبة النمو**	–	–	–	–	–	–
	الأهمية النسبية*	92	80	89	93.3	76	86
	الأهمية النسبية **	8	20	11	6.7	24	14
2006 – 2010	محلي	35	45,251,140	1,314	21	12,745,400	531
	أجنبي	4	16,010,500	250	4	16,010,500	250
	الاجمالي	39	61,261,640	1,564	25	28,755,900	781
	نسبة النمو*	-42	188	-27	-50	20	-59
	نسبة النمو**	-20	318	14	33	387	23
	الأهمية النسبية *	90	74	84	84	44	68
	الأهمية النسبية **	10	26	16	16	56	32
2011 – 2015	محلي	6	44,922,886	653	3	912,886	100
	أجنبي	0	0	0	0	0	0
	الاجمالي	6	44,922,886	653	3	912,886	100
	نسبة النمو*	-83	-1	-50	-86	-93	-81
	نسبة النمو**	-100	-100	-100	-100	-100	-100
	الأهمية النسبية *	100	100	100	100	100	100

	الأهمية النسبية **	0	0	0	0	0	0
2016 – 2020	محلي	3	2,469,115	243	2	2,145,320	229
	أجنبي	1	67,700	40	1	67,700	40
	الاجمالي	4	2,536,815	283	3	2,213,020	269
	نسبة النمو*	-50	-94.5	-62.8	-33.3	135	129
	نسبة النمو**	–	–	–	–	–	–
	الأهمية النسبية *	75	97.3	85.9	66.7	96.9	85.1
	الأهمية النسبية **	25	2.7	14.1	33.3	3.1	14.9

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، ادارة التخطيط والاحصاء، عدن،2021م.

تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

* نسبة النمو للمشاريع السياحية المحلية، *الأهمية النسبية للمشاريع السياحية المحلية.

** نسبة النمو للمشاريع السياحية الأجنبية، ** الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الأجنبية.

يتبين من الجدول (1) أن هناك تراجع في عدد المشاريع المحلية المسجلة وكذا المنفذة خلال الفترة من 2006-2010م مقارنة بعددها خلال الفترة من 2001-2005م حيث بلغت نسبة الانخفاض (42%،50%) لكلٍ من المشاريع المسجلة والمنفذة على التوالي. وبالنسبة لرأس المال الاستثماري فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من 2006- 2010م مقارنة بالفترة من 2001-2005م حيث بلغت نسبة الارتفاع (188%،20%) لكلٍ من المشاريع المسجلة والمنفذة على التوالي، أما بالنسبة لفرص العمل فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت نسبته (27%،59%) للمشاريع المسجلة والمنفذة على التوالي، وذلك إنما يعود بدرجة أساسية إلى تراجع عدد المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لعدد المشاريع السياحية الأجنبية المسجلة شهدت هي الأخرى انخفاضاً بلغ مقداره (20%)، أما المشاريع السياحية الأجنبية المنفذة فقد حققت زيادة بلغ مقدارها (33%) قياساً بعددها خلال الفترة 2001-2005م. وكذا الحال بالنسبة لرأس المال الاستثماري وفرص العمل حيث حققت زيادة ملحوظة في كل من المشاريع المسجلة والمنفذة حيث بلغت (318%،14%) (387%، 23%) لكلٍ منها على التوالي.

أما بالنسبة للفترة من 2011-2015م فنلاحظ من الجدول (1) أن المشاريع السياحية المحلية المسجلة والمنفذة سجلت تراجعاً كبيراً مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة 2006-2010م من حيث العدد ورأس لمال الاستثماري وفرص العمل، وقد بلغت نسبة الانخفاض للمشاريع المسجلة (83%،1%،50%)، وللمشاريع المنفذة (86%،93%،81%). كما نلاحظ أيضاً من نفس الجدول إنه لم يكن هناك أية مشاريع سياحية أجنبية تذكر خلال الفترة 2011-2015م.

واستمرت المشاريع السياحية المحلية المسجلة في تراجعها خلال الفترة 2016-2020م قياساً بالفترة 2011-2015م حيث بلغت نسبة الانخفاض (50%، 94,5%،62,8%) من حيث العدد ورأس المال الاستثماري وفرص العمل على التوالي، أما المشاريع السياحية المحلية المنفذة فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً من حيث عددها بلغت نسبته (33,3%)، في حين أنها حققت زيادة من حيث رأس المال الاستثماري وفرص العمل بلغت نسبتها (135%،129%) على التوالي.

وبالنسبة للمشاريع السياحية الأجنبية المسجلة والمنفذة فكما هو مبين في الجدول (1) إنه لم يتم تسجيل وتنفيذ سوى مشروع سياحي واحد فقط برأس مال منخفض يكاد لا يذكر وهو(67.700) الف ريال يمني، و(40) فرصة عمل فقط.

وإذا ما قارنا الأهمية النسبية لكل من المشاريع السياحية المحلية وتلك الأجنبية نجد أن النسبة الأكبر كانت للمشاريع السياحية المحلية وقد تفاوتت من فترة إلى أخرى حيث بلغت أقصاها (100%) في الفترة (2011-2015) وذلك بسبب الاضطرابات السياسية خلال تلك الفترة.

وللتعرف على حجم التراجع الكبير الذي شهده الاستثمار السياحي سنقارن المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة المحلية والأجنبية خلال الفترة 2001-2010 بالفترة 2011-2020 وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول (2): المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة في مدينة عدن خلال الفترتين (2001– 2010 ، 2011– 2020)

السنة	نوع الاستثمار	المشاريع المسجلة			المشاريع المنفذة		
		عدد المشاريع	رأس المال الاستثماري (ألف ريال)	فرص العمل	عدد المشاريع	رأس المال الاستثماري (ألف ريال)	فرص العمل
2001 2010–	محلي	95	60,949,200	3,115	63	23,391,460	1,824
	أجنبي	9	19,843,260	470	7	19,301,380	454
	الاجمالي	104	80,792,460	3,585	70	42,692,840	2,278
	نسبة النمو*	0	0	0	0	0	0
	نسبة النمو**	0	0	0	0	0	0
	الأهمية النسبية *	91	75	87	90	55	80
	الأهمية النسبية **	9	25	13	10	45	20
2011 2020–	محلي	9	47,392,001	896	5	3,058,206	329
	أجنبي	1	67,700	40	1	67,700	40
	الاجمالي	10	47,459,701	936	6	3,125,906	369
	نسبة النمو *	–91	–22	–71	–92	–87	–82
	نسبة النمو **	–89	–100	–91	–86	–100	–91
	الأهمية النسبية *	90	100	96	83	98	89
	الأهمية النسبية **	10	0	4	17	2	11

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، ادارة التخطيط والاحصاء، عدن، 2021م.

تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

* نسبة النمو للمشاريع السياحية المحلية، * الأهمية النسبية للمشاريع السياحية المحلية.

** نسبة النمو للمشاريع السياحية الأجنبية، ** الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الأجنبية.

رسم بياني (1): المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة في مدينة عدن خلال الفترتين (2001– 2010 ، 2011– 2020)

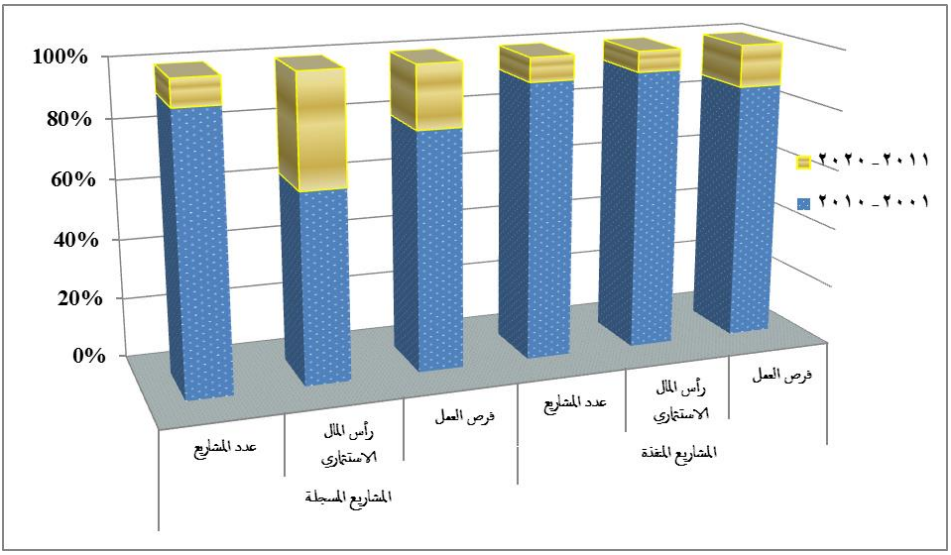

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يتبين من الجدول (2) التراجع الكبير الذي شهده الاستثمار السياحي خلال الفترة 2011– 2020 مقارنة بالفترة 2001– 2010 ، حيث سجلت المشاريع السياحية المحلية انخفاضاً كبيراً جداً بلغت نسبته (91%، 22%، 71%) لكل من عددها ورأس مالها الاستثماري وفرص العمل التي توفرها على التوالي. كما بلغت نسبة الانخفاض للمشاريع السياحية المنفذة (92%،87%،82%) من حيث العدد ورأس المال الاستثماري وفرص العمل على التوالي، حيث لم يتجاوز عدد المشاريع السياحية المنفذة (6) مشاريع فقط في حين كان عدد المشاريع (70) مشروع خلال الفترة (2001– 2010).

وكذا الحال بالنسبة للمشاريع السياحية الأجنبية المسجلة والمنفذة حيث سجلت انخفاضاً ملحوظاً في عددها ورأس مالها الاستثماري وفرص عملها حيث بلغ مقداره

للمشاريع المسجلة (89%،100%،91%)، وللمشاريع المنفذة (86%،100%، 91%).

أما بالنسبة للأهمية النسبية التي احتلتها المشاريع السياحية المحلية والأجنبية خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالفترة 2001-2010 نجدها اختلفت بشكل ملحوظ خاصة في رأس المال الاستثماري لكل من المشاريع المسجلة والمنفذة على حدٍ سواء حيث بلغت (100%،98%) للمشاريع السياحية المسجلة والمنفذة على التوالي في الفترة 2011-2020 مقارنة بنسبة (75%،55%) في الفترة 2001-2010، وكذا الحال بالنسبة لرأس المال الاستثماري للمشاريع السياحية الأجنبية المسجلة والمنفذة التي بلغت (0، 2%) في الفترة 2011-2020 مقارنة بـ (25%،45%) في الفترة 2001-2010.

وبناءً على التحليل الوارد أعلاه نخلص إلى أن الاستثمار السياحي المحلي في مدينة عدن شهد تراجعاً كبيراً خلال الفترة 2011- 2020 مقارنة بالفترة 2001-2010، ويكاد لا يذكر أو معدوماً بالنسبة للاستثمار الأجنبي، كما أن الفرق بين المشاريع المسجلة وتلك المنفذة ملحوظاً في معظم فترات الدراسة، وذلك إنما يعود إلى عدة أسباب تمثل أهمها بضعف قانون الاستثمار رقم (15) لعام 2010 الذي يعتبر أحد أهم معوقات الاستثمار التي أدت إلى تراجع الاستثمار السياحي منذ عام 2010م مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 2010م أي مقارنة بقانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002م الذي تضمنت مواده الكثير من المزايا والحوافز المتمثلة في إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة من كافة الرسوم الضريبية والجمركية، والإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات قابلة للزيادة، وكذا الإعفاء من ضريبة العقارات مع رسوم التوثيق، كل تلك الحوافز التي تم الغائها في القانون (15) لعام 2010م كان لها أثر في تراجع حجم الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية. إلا أن تلك الاعفاءات الضريبية التي تم الغائها

ليست السبب الرئيسي والأساسي في تراجع حجم الاستثمار السياحي خلال فترة الدراسة حيث أن تلك الاعفاءات غير كافية لوحدها كي تزيد من حجم الاستثمار في القطاع السياحي، إذ أن توفر المناخ الاستثماري المناسب يعد العنصر الأهم في زيادة حجم الاستثمار ليس في القطاع السياحي فحسب وإنما في الاستثمار بكافة القطاعات الأخرى.

حيث أن بيئة الاستثمار كانت ومازالت حتى اللحظة غير محفزة رغم ما بذلته الحكومة اليمنية قبل الاضطرابات السياسية في عام 2011م من خطوات في سبيل تحفيز وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام من خلال برامج الاصلاحات المالية وخصخصة المؤسسات العامة بين عامي 2000-2010م فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة منحة بولي لتنمية الإصلاح المؤسسي، سعياً لتحفيز نشاط القطاع الخاص اشتمل ذلك على عنصرين رئيسيين هما: إصلاحات ضريبية لترشيد حوافز الاستثمارات الخاصة، وإصلاح حقوق التسجيل والملكية. وفي عام 2008، سنت الحكومة بعض الإصلاحات في سبيل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية واعتمدت على هذا الأساس قانون التمويل الأصغر المصرفي في العام التالي، وبحلول عام 2010 كان سوق التمويل المصغر يقدم خدماته لما يزيد عن 51 ألف عميل، إلا أن البنك الدولي أفاد في تقييمه لتلك الاصلاحات بأنها عجزت عن تحقيق أهدافها لعدة أسباب منها: التدخل السياسي الكبير، العوائق الحكومية البيروقراطية، ضعف آليات الحكم والمحاسبة، غياب رؤية واضحة في التصدي للتحديات التي تواجه بيئة الأعمال في اليمن بشكل عام [14].

وفي الفترة التي تلت عام 2011م تدهورت بيئة الاستثمار بشكل متزايد مع تفاقم الأزمة السياسية التي تحولت فيما بعد إلى حرب أهلية في مارس 2015م ما أدى إلى نشوء العديد من المعوقات بسبب النزاع تمثلت أهمها في غياب الاستقرار السياسي والأمني واختلال التوازن المالي والنقدي ما نتج عنه وجود بيئة استثمار هشة، ففي تقرير ممارسة

أنشطة الأعمال لعام 2019 الذي يصدره البنك الدولي، صُنفت اليمن كرابع أسوأ دولة في العالم لإقامة الأعمال فيها، من بين 190 دولة، وقد صنف التقرير اليمن كواحدة من أسوأ خمسة بلدان للتجارة عبر الحدود، وتأمين الكهرباء، والحصول على الائتمان، والتعامل مع رخص البناء [15]، وثاني أسوأ دولة في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2018 من بين 140 دولة [16]، وثالث أسوأ اقتصاد في مؤشر الازدهار من بين 149 اقتصاد[17].

تبين المؤشرات المذكورة أعلاه أن اليمن بشكل عام وعدن بشكل خاص تواجه صعوبات متعددة في توفير مناخ ملائم للاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، وهذا ما عكسته البيانات الواردة في الجدولين (1، 2) التي تبين مدى تراجع حجم الاستثمار السياحي خلال فترة الدراسة ما يستدعي الوقوف على كافة المعوقات ومعالجتها، وتوفير المتطلبات اللازمة وبذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

ثانياً: مساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار:

لمعرفة نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار في مدينة عدن مقارنة مع القطاعات الأخرى نورد الجدول التالي:

جدول (3): مساهمة الاستثمار السياحي في اجمالي الاستثمار خلال الأعوام (2001–2005، 2006–2010، 2011–2015، 2016–2020)

السنة / القطاع	المشاريع المسجلة				المشاريع المنفذة			
	2001–2005	2006 – 2010	2011 – 2015	2016–2020	2001–2005	2006 – 2010	2011– 2015	2016– 2020
مشاريع صناعية	84	47	23	33	57	24	9	10
الأهمية النسبية (%)	40,38	36,2	50	373,	39	28,6	39,1	58,8

مشاريع زراعية	4	0	0	0	0	0	0	0
الأهمية النسبية (%)	1,9	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع سمكية	9	5	2	0	8	5	1	0
الأهمية النسبية (%)	4,3	3,8	4,3	0	5,5	6	4,3	0
مشاريع خدمية	46	39	15	8	36	30	10	4
الأهمية النسبية (%)	22,1	30	32,6	17,8	24,7	35,7	43,5	23,5
مشاريع سياحية	65	39	6	4	45	25	3	3
الأهمية النسبية (%)	31,25	30	13	8,9	30,8	29,8	13	17.6
الاجمالي	208	130	46	45	146	84	23	17

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، ادارة التخطيط والاحصاء، عدن، 2021م.

تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

رسم بياني (2): نسبة مساهمة الاستثمار السياحي للمشاريع المنفذة في اجمالي الاستثمار خلال الأعوام (2001–2005، 2006–2010، 2011–2015، 2016–2020)

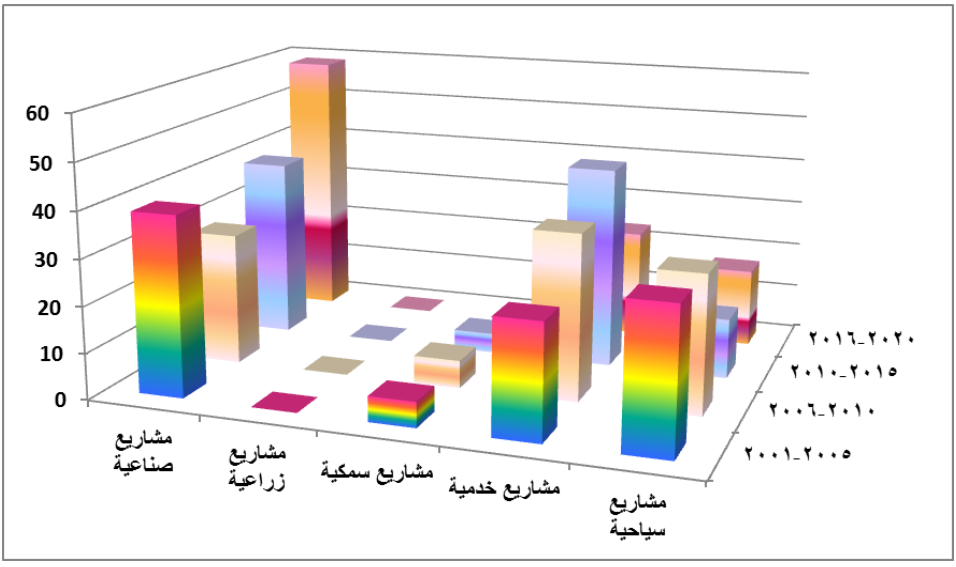

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يتبين من الجدول (3) أن المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة جاءت في المرتبة الثانية بعد المشاريع الصناعية في الفترة 2001-2005 إذ شكلت ما نسبته (31.25%، 30.8%) على التوالي من اجمالي الاستثمار في محافظة عدن. وكذا الحال في الفترة 2006-2010 حيث شكلت ما نسبته (30%،29.8%) لكل من المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة على التوالي.

أما في الفترتين (2011–2015، 2016-2020) ونتيجة لتراجع حجم الاستثمار السياحي خلال هاتين الفترتين فقد تراجعت نسبة مساهمة المشاريع السياحية في اجمالي الاستثمار في محافظة عدن حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد كلٍ من المشاريع الصناعية والمشاريع الخدمية إذ شكلت المشاريع السياحية المسجلة ما نسبته (13%،8.9%) على التوالي، وما نسبته (13%،17.6%) للمشاريع المنفذة.

وهذا إنما يبين أن القطاع السياحي يتصدر قائمة اخصب القطاعات الاقتصادية الحيوية الواعدة واستقطاباً للاستثمارات، إلا أنه يؤخذ على تلك الاستثمارات أن اغلبها اقتصرت بدرجة أساسية على بناء الفنادق خاصة تلك ذات الثلاثة نجوم ثم المطاعم ثم المولات، ولم تتعدى تلك الاستثمارات مشاريع المدن الترفيهية ومراكز الغوص والمراكب السياحية وغيرها من المشاريع السياحية ذات الأهمية لتطوير السياحة في مدينة عدن، ويمكن ايعاز ذلك للأسباب السابق ذكرها، بالإضافة إلى عدم توفير الهيئة العامة للاستثمار الفرص الاستثمارية السياحية وعدم توفر دراسات جدوى لتلك المشاريع التي يمكن من خلالها تحفيز المستثمرين وتطوير السياحة في محافظة عدن.

وعليه فإنه يمكن القول بأن حجم الاستثمارات السياحية لم تصل إلى مستوى ما تمتلكه مدينة عدن من مقومات سياحية متنوعة للنهوض بالقطاع السياحي كقطاع واعد ومهم.

المبحث الثالث

معوقات ومتطلبات الاستثمار السياحي في مدينة عدن

بذلت اليمن جهوداً متعددة –ورد ذكرها في مكان سابق في هذه الدراسة– لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، إلاَّ أنه رغم تلك الجهود مازال مناخ الاستثمار في اليمن بشكل عام وعدن بشكل خاص يواجه الكثير من المعوقات التي تحول دون تطوره والتي يستلزم لمعالجتها توفير عدد من المتطلبات. وللتعرف على أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي سنتناولها في هذا المبحث، بالإضافة إلى وضع قائمة مقترحة لمتطلبات تحسينه، ويمكن ايجاز ذلك فيما يلي:

أولاً: معوقات الاستثمار السياحي:

يعتبر مناخ الاستثمار واحداً من أهم العوامل اللازم توافرها لزيادة الاستثمار، فما جدوى وجود حوافز وضمانات قانونية ومالية ومقومات جذب طبيعية وبشرية في ظل ضعف وهشاشة البنية الهيكلية وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وغير ذلك من المتطلبات الأساسية اللازمة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

وعليه فإن المناخ الملائم للاستثمار يلزمه توفر بنية تتمتع باستقرار كافة الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية والوضع العام والسياسي للدولة، بمعنى أن اختلال واحد من هذه الأوضاع والظروف سيؤثر سلباً على ذلك المناخ الذي سيؤثر تباعاً على حجم الاستثمار. ومن المعلوم أن اليمن بشكل عام وعدن بشكل خاص تعاني من قصور كبير في كافة أوضاعها وظروفها الاقتصادية، السياسية، الأمنية، التنظيمية... إلخ، ما شكلت في مجملها مناخاً غير ملائم للاستثمار تكتنفه العديد من المعوقات المؤثرة سلباً على النشاط الاستثماري بشكل عام ومنها السياحي، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[18]:

1. المعوقات الهيكلية:

تعتبر الهياكل والبنى الأساسية المتمثلة بالنقل، الطرق، الاتصالات، الطاقة، الميناء، المطار...إلخ، أحد أهم المعوقات الرئيسة للاستثمار السياحي في مدينة عدن، إذ تعاني مدينة عدن من عدم كفاية مصادر الطاقة والكهرباء والمياه، وضعف وسائل المواصلات وعدم كفاية الطرق، وضعف شبكة خطوط الملاحة والطيران التي تربط عدن بالعالم الخارجي لتسهيل قدوم الأفواج السياحية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة أسعار هذه الخدمات.

2. المعوقات القانونية:

تبرز أهم المعوقات القانونية في إثبات ملكية الأرض والعقارات والبسط عليها من قبل المتنفذين، حيث امتدت حالات الاستيلاء والبناء العشوائي، والتصرف بالأراضي لتشمل مواقع مخصصة للاستثمار السياحي في معظم الشواطئ القريبة من مدينة عدن، هذا فضلاً عن ضعف قوانين حماية المستثمر، والتطويل في القضايا وبث الأحكام. بالإضافة إلى التعديلات المستمرة لقانون الاستثمار الذي خضع للتغيير أربع مرات خلال عشرين عاماً، والغاء العديد من المواد القانونية في القانون الاخير لعام 2010 المتعلقة بالمزايا والحوافز الضريبية والجمركية، والذي كان له أثر كبير في تراجع الاستثمار السياحي منذ عام 2010 مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 2010، وهذا بحد ذاته يخلق عدم الثقة بالأنظمة والقوانين المتعلقة بعملية الاستثمار.

3. المعوقات الاقتصادية:

تتمثل في عدم توفر الاستقرار الاقتصادي، نقص الأيدي العاملة الماهرة، عدم كفاءة السياسات الاقتصادية، وانخفاض مستوى دخل الفرد، إلى جانب محدودية وتركُّز النشاط الاستثماري السياحي في بناء الفنادق والمطاعم ذات الثلاثة نجوم والمولات.

4. المعوقات المالية: تعدد وتنوع الأوعية الضريبية والرسوم، وفرض أساليب جباية غير قانونية على العديد من المنشآت السياحية، بالإضافة إلى عدم توفر مصادر لتمويل

المشاريع الاستثمارية إذ توقفت البنوك التجارية والحكومية عن تمويل المستثمرين منذ بدء الاضطرابات السياسية في مدينة عدن في عام 2011م وحتى الأن، وغياب سوق رأس المال، هذا فضلاً عن عدم ثبات أسعار العملات الأجنبية ما يزيد من نسبة المخاطرة.

5. المعوقات التنظيمية والإدارية:

تبرز أهم هذه المعوقات في تفشي نظام البيروقراطية الفاسد، وسوء تخطيط وتحديد إقامة المشاريع السياحية، وعدم تخصيص الأراضي اللازمة للاستثمارات السياحية الجديدة في مدينة عدن، أو حجز مواقع للمشاريع السياحية دون تنفيذها، هذا فضلاً عن الفساد المالي والاداري وارتفاع أسعار الأراضي اللازمة للاستثمار بشكل قد يجعل الكثير من المشاريع السياحية المزمع إنشاؤها غير ذات جدوى.

6. المعوقات السياسية والأمنية:

تعتبر من أهم معوقات عملية الاستثمار التي أدت إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار بشكل عام ومنها الاستثمار السياحي، وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة التي تعتبر إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في اتخاذ قرار المستثمر بالقبول أو العزوف عن القيام بعملية الاستثمار.

7. المعوقات الفنية:

تتمثل في قصور الوعي السياحي، وقلة مؤسسات التعليم والتدريب السياحي وضعف برامجها التدريسية والتدريبية، وبالتالي ضعف رفد سوق العمل بالكادر السياحي المؤهل والمدرب، هذا فضلاً عن تدني كفاءة القائمين على العمل السياحي وضعف خدمات التسويق والترويج السياحي، وقلة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات السياحية.

ثانياً: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار السياحي:

يواجه المستثمرون المحليون والأجانب في اليمن بشكل عام ومدينة عدن بشكل خاص العديد من التحديات، على رأسها صعوبة إقامة الأعمال الخاصة نتيجة تدهور بيئة

الأعمال ومناخ الاستثمار، فتشجيع الاستثمار وتحفيزه لا يقف عند حدود حوافز الاستثمار مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية كالظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتشريعية، وهي عناصر متداخلة وتتفاعل فيما بينها لتخلق عوامل جذب أو طرد للاستثمار، ولتحسين مناخ الاستثمار السياحي في مدينة عدن واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لأن ذلك هو العامل الأكثر أهمية في تحفيز المستثمر المحلي والأجنبي، ويتمثل ذلك بدرجة رئيسية في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى توفير عدد من المتطلبات نقترح في هذا الجزء من الدراسة عدد منها، وهي:

1. متطلبات متعلقة بالنظم الادارية والمؤسسية:

- وضع خطة تنمية سياحية متكاملة لمدينة عدن.
- تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق والطاقة الكهربائية وإيجاد مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح وكافة الخدمات الأساسية الأخرى مثل المياه، النقل، الاتصالات، الصرف الصحي.....إلخ. واشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية.
- اصلاح النظام الاداري ووضع السياسات والآليات اللازمة للقضاء على البيروقراطية ومكافحة الفساد في جميع مؤسسات الدولة، وتوفير قواعد المسألة بشفافية كاملة.
- العناية بالتدريب البشري في كافة الخدمات السياحية، وتوجيه برامج توعوية تساهم في نمو الوعي السياحي، وخلق فرص عمل والتخفيف من البطالة والفقر ورفع اقتصاد مدينة عدن.
- تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار في عملية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإداراتها، والترويج عن فرص الاستثمار السياحي المتاحة، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وأبحاث السوق والمسوحات لتقييم الميزات التنافسية التي تتمتع بها مدينة

عدن. وتسويق المشاريع السياحية محلياً وخارجياً وتكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- إنشاء موقع الكتروني للهيئة العامة للاستثمار يتيح امكانية الوصول لكافة المعلومات الاستثمارية والإجراءات الادارية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية وتعريف المستثمر بكافة الحوافز والضمانات.

2. متطلبات متعلقة بالنظم القانونية:

- توفير البيئة التشريعية والأنظمة الواضحة والاجراءات المبسطة والمعممة لخلق مناخ استثماري مناسب.
- إنشاء محاكم متخصصة لحسم المنازعات المتعلقة بالاستثمار تتسم بالشفافية والاستقلالية وسرعة التقاضي والالتزام بالقوانين والاحكام القضائية وتنفيذها وتعزيز ثقة المستثمر.
- سن التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية المستثمر المحلي والأجنبي واستثماراته وتقديم الضمانات اللازمة.
- إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وإزالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي الصادر في عام 2010 وإعادة مواد قانون الاستثمار 2002م الواردة في الباب الثالث والتي تم الغائها في القانون 2010 والمتعلقة بالإعفاءات الضريبية على العقارات والأرباح والاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.

3. متطلبات متعلقة بالنظم المالية:

- اتباع سياسات نقدية ومالية متحررة لاستقرار قيمة العملة المحلية وثبات سعر الصرف.
- تشجيع الادخار، فهو المحدد الأساسي للاستثمار، وتوفير مصادر تمويل للمشروعات الاستثمارية السياحية طويلة المدى بشروط معقولة وميسرة.

- إقامة سوق الأوراق المالية، ووضع خطة واضحة للقروض الاستثمارية السياحية، وتسهيل كافة العمليات والخدمات المصرفية والارتقاء بها.
- منح المستثمرين اراضي مجانية وبأسعار رمزية للاستثمار السياحي في المناطق المستهدفة، والاستثمار فيها تبعاً لخطة التنمية السياحية لمدينة عدن.
- تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مدينة عدن.

النتائج:

- شهد الاستثمار السياحي المحلي في مدينة عدن تراجعاً كبيراً خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالفترة 2001- 2010، ويكاد لا يذكر أو معدوماً بالنسبة للاستثمار الأجنبي.
- احتلت المشاريع السياحية المرتبة الثانية من اجمالي الاستثمار في محافظة عدن خلال الفترتين (2001-2005 ، 2006-2010) بعد المشاريع الصناعية، وتراجعت خلال الفترتين (2011-2015، 2016-2020) إلى المرتبة الثالثة بعد كلٍ من الاستثمار الصناعي والخدمي.
- يواجه الاستثمار السياحي في مدينة عدن العديد من المعوقات تمثل أهمها بالمعوقات الهيكلية، القانونية، الاقتصادية، المالية، التنظيمية والادارية، السياسية والأمنية، والفنية.
- يعاني المستثمرون المحليون والأجانب في مدينة عدن من تدهور بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار ما يستدعي توفير عدد من المتطلبات المتعلقة بالنظم الادارية والمؤسسية، النظم المالية والنظم القانونية.

التوصيات:

- وضع استراتيجية واضحة للاستثمار السياحي يتم من خلالها إعداد السياسات والخطط والبرامج العملية اللازمة لتحقيقها على أساس علمي وعملي مترابط، وتنفيذها في اطار عمل مؤسسي مستقر ملزم لجميع الاطراف المعنية.

- تظافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة بالقطاع السياحي لعمل إصلاح مؤسسي وتشريعي ابتداء من تحديث قانون الاستثمار ومراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة للتأكد التام من تذليل العقبات التي تقف أمام الاستثمار السياحي الوطني والأجنبي وتشجيع نظم الشراكة لتنفيذ مشاريع سياحية حيوية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- بذل كافة الجهود لتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي، والعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية ذات مصداقية لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم.
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات بكفاءة عالية لدعم ثقة المستثمر بمصداقية الدولة.
- وضع خارطة استثمارية شاملة لكافة المشاريع السياحية القائمة ومواقعها بما يوضح الرؤية أمام المستثمرين من حيث طبيعة وموقع المشاريع الجديدة وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على الترويج للفرص الاستثمارية في مدينة عدن من خلال المشاركة في المعارض الدولية، وتكثيف أوجه التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لزيادة فرص الشراكة العربية والأجنبية.

الهوامش:

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص29.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص13.

[3] اسماعيل الدباغ وإلهام خضير شبر، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص134.

[4] مصطفى أحمد السيد مكاوي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية– الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص14.

[5] رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص19.

[6] شاهد إلياس ودفرور عبدالنعيم، **الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد01، الجزائر، 2016، ص 30.

[7] محمد يدو، وسمية بوخاري، **الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة– حالة الجزائر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2015،ص159-160.

[8] حاكم محسن محمد، **دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي–دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء**، المؤتمر العلمي الثالث حول السياحة في كربلاء المقدسة–الواقع والآفاق، جامعة أهل البيت، العراق، ص277.

[9] رشيد سعيداني، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 7-8.

[10] John W Ashe, **Tourism investment as a tool for development and poverty reduction**: **The experience in Small Island Developing States** (**SIDS**), Barbados, Paper presented at the Commonwealth Finance Ministers meeting, New York, 18–20 September 5005, p3-4.

[11] اسماعيل الدباغ وإلهام خضير شبر، مرجع سابق، ص 137-138.

[12] حربي محمد موسى عريقات، **نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية**، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس مناخ الاستثمار في الوطن العربي – الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية– جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-2007/7/5، ص8.

[13] مصطفى العبدالله الكفري، **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2019، سوريا، 2-3.

[14] Amal Nasser, **Policy Brife**: **Private Sector Engagement in Post-Conflict Yemen**, Rethinking Yemen's Economy, Sana'a Center For Strategic Studies, Yemen, 2018, p4.

[15] Sana'a Center For Strategic Studies, **Priorities for Private Sector Recovery in Yemen**: **Reforming the Business and Investment Climate**, Yemen, 2019, p3.

[16] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, Geneva, 2018, p604.

[17] Legatum Institute, **The Legatum Prosperity Index**, London, 2018, p9.

[18] الهيئة العامة للاستثمار، **معوقات الاستثمار في مدينة عدن**، دراسة ميدانية ،عدن(اليمن)،2020، **ص**20.